

مجتمع واقتصاد

قضاء

ستقدمها وكالة «الأخبار» المحامية رنا صاغية ستركز على أمر أساسي مفاده التحقق من صحة الأخبار المنشورة وإعطاء الجهة المستأنفة الحق في الاستحصال على المستندات القضائية التي تثبت مضمون المقال. فقد سبق أن تقدمت «الأخبار» بلائحة طلبت فيها من المحكمة السماح باستجواب المستأنف عليها القاضية يقظان والمستأنف الصحافي محمد نزال، إضافة إلى الدعوة إلى الشهادة كلاً من وزير العدل السابق شبيب قرطباوي، الذي أكد أن الخبر ليس كاذباً طالما أن التفتيش تحرك على أساسه، والقاضيين بلال ضناوي وجعفر قببسي اللذين أكدا أن المقال ليس كاذباً، على الرغم من كون القاضي قببسي متضرراً من النشر وقدّم استقالته على الفور. كما طلبت «الأخبار» إلزام الجهة المستأنف عليها بإبراز نسخة عن الحكمين الصادرين عن المجلس التأديبي في درجته الأولى والعليا، أو الترخيص بالاستحصال عليهما من المرجع المختص وذلك بهدف إثبات حقيقة الأفعال. وأخيراً، طلبت الترخيص بالاستحصال على إفادة من قاضي التحقيق الناظر في قضية الاتجار بالمخدرات التي تناولها المقال بخصوص المرحلة التي وصلت إليها، على أن يكون لنا حق الاستحصال على كامل الملف في حال بلوغه مرحلة علنية. نعود هنا إلى المادة 387 من قانون عقوبات التي تبرىء «الظنين إذا كان موضوع الذم عملاً ذا علاقة بالوظيفة وثبتت صحته». القضية الأساس اليوم هي عدم جواز إصدار حكم على صحافي من دون فتح تحقيق كامل في المعلومات التي ينشرها والتحقق من صحتها. والهدف الرئيس من هذه القضية تحديدًا، كما جاء في الاستئناف المقدم من «الأخبار»، هو إحالة الملف إلى النيابة العامة عند التثبت من وقائع التدخل في القضاء لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحق الجهة المتدخلة عملاً بأحكام قانون العقوبات وردعاً لثقافة التدخل في القضاء والتي باتت تشكل الخطر الأكبر على مبدأ المساواة أمام القضاء. فقد حان أن نعبر من ثقافة التدخل في القضاء إلى ثقافة استقلال القضاء.

أيضا الشوفي

لا تزال قضية شبكة ترويج المخدرات في جامعات بيروت، تدور في أروقة قصر العدل إلى اليوم. القضية التي هزت الجسم القضائي بسبب تشهير «الأخبار» في 30 أيار 2013 بقضاة رضخوا للضغوط وحاولوا تبرئة أولاد نافذين متورطين (راجع تقرير الزميل محمد نزال بعنوان «قضاة ابن «النافذ» يفلت من العقاب»). نظراً إلى متانة الأدلة ضد هؤلاء القضاة، صدرت قرارات تأديبية بحقهم، ومنهم القاضية رندا يقظان التي خفضت رتبتهما درجتين. إلا أن محكمة المطبوعات قررت في 24 شباط 2014 أن تناصر القاضية المذكورة، فقررت إدانة «الأخبار» والزميل نزال والزمهاتما بتسديد تعويض مالي إلى القاضية «المدانة»

القضية الأساس هي عدم إصدار حكم على صحافي من دون فتح تحقيق كامل في المعلومات المنشورة

التي تقدمت بادعاء القذح والذم والتشهير. الحكم صادماً، لأنه تجاهل ثبوت المعلومات الواردة ورفض الاطلاع على قرارات المجلس التأديبي بحق القاضية، ما دفع «الأخبار» ونزال إلى استئناف الحكم في 6 آذار 2014 ضد القاضية يقظان، باعتبار أن محكمة المطبوعات تغلب «كرامة المتنفذين على المصلحة العامة التي اقتضت النشر». تكمل اليوم الرئيسة المنتدبة لمحكمة التمييز الجزائية القاضية مادي مطران النظر في الاستئناف المقدم. ستحدد اليوم تاريخ إصدار الحكم النهائي، فإما أن تصدر حكماً يؤكد حكم رئيس محكمة المطبوعات القاضي روكس رزق، أو أن تصدر حكماً تبطل بموجبه التعقيبات بحق «الأخبار» ونزال، وإما أن تصدر قراراً إعدادياً تفتح فيه المحاكمة لإثبات صحة الوقائع المنشورة كما فعل أخيراً رزق في 3 دعاوى. المرافعة التي

اتى الحكم صادماً، لأنه تجاهل ثبوت المعلومات الواردة ورفض الاطلاع على قرارات المجلس التأديبي بحق القاضية (مروان طحطم)



«ترويج المخدرات في الجامعات» جولة الاستئناف الأخيرة

في 30 أيار 2013 كشفت «الأخبار» فضيحة أفلقت قصر العدل: نافذون ضغطوا على قضاة لتبرئة اولادهم من قضية ترويج مخدرات. عوقب القضاة، إلا أن محكمة المطبوعات أدانت «الأخبار» والزميل محمد نزال على فضح القضية في سابقة فريدة من نوعها، ما دفع «الأخبار» إلى استئناف الحكم لتستكمل اليوم الجلسة الأخيرة قبل صدور الحكم النهائي

حريات

مصير محاكمة سعادة رهنت أجواء الحوار!

أن أسلوب معالجة الكثير من الملفات المعتمد حالياً «هو ثمار طبيعية للتمديد الذي كنا نحاربه»، ويضيف أن تمديد هذه الطبقة السياسية هو الذي يجعلنا نخوف من استمرار هذه الأساليب التي تهتمش مصلحة المواطنين. اختلف المعتصمون في تحديد موقفهم من القضاء، بعضهم وجد أن الأخير لا يمكن أن يكون محل ثقة، فهو ليس «إلا جزءاً من النظام اللبناني القائم على التسويات السياسية»، وبالتالي هو مسخر لخدمة هذه الطبقة، «وليس قرار المجلس الدستوري المتعلق بالتمديد إلا مثالا على هذا الأمر». من جهة أخرى وجد البعض الآخر أن الأمل والرهان يرتكزان على القضاة المستقلين والنازهين. ولفت الحراك إلى أن «ما حصل اليوم (أمس) يعزز قناعتنا بأن كل مقومات الدولة مسخرة لخدمة هذه السلطة».

ليحتمس المعتصمين «القليلين» وليضفي نوعاً من الحيوية على جو الاعتصام الهادئ. لم يكن عدد المتضامنين كبيراً، وهو أمر لم يمثل مفاجأة لمعظم الناشطين، الذين اعتادوا تقاعس المواطنين في هذا المجال، وتفضيلهم النأي بأنفسهم عن ساحات المطالبة بحقوقهم في

«تعا شوف تعا بص هيدا حرامي ونص» يصرخ أجود عاليًا

هذه «الدولة العرجاء». والواقع أن هذه الساحات لم تعند الحشود يوماً. يقول الناشط في «الحراك المدني» سامر عبد الله إن المشكلة لا تكمن فقط في قلة عدد المشاركين، المشكلة تكمن في أداء الإعلام أيضاً. يلفت الناشط البيئي بول ابي راشد إلى

ودعماً لسعادة ودفاعاً عن حرية التعبير، دعا «الحراك المدني»، أمس، إلى اعتصام رمزي أمام قصر العدل. لبي الدعوة عدد من المواطنين الذين تخوفوا من تكريس هذه الدعاوى نموذجاً تعتمده قوى السلطة لـ«تأديب» مواطنيها. تقول الناشطة نعمت بدر الدين إن الخوف يكمن في إرساء الترهيب في نفوس المواطنين «كي يعملوا ألف حساب قبل أن ينتقدوا زعماءهم». «هذه الدعاوى لن تردعنا عن الدفاع عن حقنا في التعبير بحرية كاملة»، يقول أحد المعتصمين، مؤكداً أنه لم «يتأثر» في صياغة أي شعار، برفع اللافتة التي تحمل شعار «حرامية 100%» عاليًا، ليؤكد إصراره على ما كان الحراك المدني يعبر عنه عبر هذه الشعارات، وهو «اغتناب السلطة وسرقة حق المواطنين عبر التمديد لأنفسهم». «تعا شوف تعا بص هيدا حرامي ونص»، يصرخ أجود عاليًا

هديك فرفور

تأجلت جلسة استجواب الناشط المدني والمصور الصحافي سعادة سعادة، إذ طلعت كتلة «القوات اللبنانية» (الجهة المدعية) مهلة لاتخاذ موقفها من ادعائها «على ضوء أجواء الحوار القائم في البلاد»، وفق ما قال وكيل الدفاع عن سعادة المحامي ملحم خلف. لم يُستجوب سعادة إذًا، كذلك لم يتمكن من الاطلاع على الشكوى المقدمة ضده، بحسب ما يؤكد خلف، لافتاً إلى أن سعادة حضر إلى مكتب المباحث الجنائية ليطلع على الشكوى وليقدم إفادته بعدما أبلغ الحضور. إلا أن خلفيات الدعوى التي أقامتها «القوات اللبنانية» تعود إلى رفع سعادة لافتة تحمل شعار «نواب حرامية» في التظاهرات الأخيرة التي نظمها «الحراك المدني للمحاسبة» ضد التمديد.